

الطبيعة الجندرية لخطة العمل الوطنية من أجل منع التطرف العنيف

روينا أبو زينب*

أثرت الصورة الذكورية للتطرف العنيف بشكل واضح على النموذج العقلي لصانعي السياسات والباحثين، والتي غالباً ما كانت تركز على الرجال. ولم تبدأ هذه القناعة بالتغيير إلا مؤخراً حيث أثبتت الأدلة بشكل دامغ أن إيلاء الأولوية لإدماج المرأة يزيد من أرجحية السلام؛ خاصة حين تكون المرأة مشاركة في صنع القرارات.

المراة في عمليات صنع القرارات و السياسات. تستند مرحلة ما بعد الاستراتيجية على نهج «كل المجتمع» لتطوير خطة عمل تنفيذية للاستراتيجية. وقد لعبت النساء الخبرات والمثلاث عن الهيئات والناشطات دوراً رئيسياً كشريكات لأصحاب مصلحة في عملية التشاور، فيما تم تعميم مراعاة المنظور الجندري في كافة المناقشات بغية الاعتماد عليها في نظام الرصد والتقييم. إن دور المراة وقضية النوع الجندري بشكل عام متجذران في تاريخ الفكر الإجماعي-السياسي. وقد أشار كتاب «الجمهورية» لأفلاطون، بشكل واضح، إلى أنه في «المدينة الفاضلة»، يجب عدم تعريف البشر بحسب الخصائص المادية لأجسادهم، بل بحسب وظائفهم المعرفية. فإنه حري بالقرن الحادي والعشرين، بهذا المعنى، أن يصحح المسار ويضمن تمكين البشرية جمعاء ومشاركتها على قدم المساواة.

(نص مترجم من اللغة الإنكليزية)
* المنسقة الوطنية لمنع التطرف العنيف
مكتب رئاسة مجلس الوزراء

المستدامة لعام 2030 وخطة العمل المتعلقة بالمراة والسلام والأمن قد أقرت بأهمية خطط «المنع» والحاجة إلى الإلتزام الجماعي بها. وقد أكدت خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة من أجل منع التطرف العنيف على هذا النهج، وخصت ركيزة خاصة لتمكين المراة ودعت كافة الدول الأعضاء إلى ضمان عدم تأثير الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف سلباً على حقوق المراة. في لبنان، انطلقت الاستراتيجية الوطنية من أجل منع التطرف العنيف، التي صدق عليها مجلس الوزراء في مطلع العام 2018، من فهم واضح للطبيعة الجندرية للتطرف العنيف. وانطلاقاً من هذا المعنى، خصت الاستراتيجية إحدى ركائزها «للمساواة بين الجنسين وتمكين المراة». وتغطي الركيزة أربعة مجالات من الأنشطة: (أ) توعية المراة بحقوقها الدستورية والقانونية ولمخاطر التطرف العنيف على المستويين الفردي والعائلي؛ (ب) الإصلاح التشريعي لتحقيق العدالة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المراة؛ (ج) مشاركة المراة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والإيمانية؛ (د) مشاركة

ثمة الكثير من الأبحاث حول الدور الذي يلعبه عدم المساواة بين الجنسين في انتشار التطرف العنيف، ما يؤكد على أنها مسألة ذات طبيعة جندرية إلى حد كبير: وهي عرضة للتأثر البالغ بنزعة عدم المساواة بين الجنسين في مجتمع معين. وقد لحظ التقرير الأمني الشامل لعام 2015 أن «أربعة عشر من أصل سبعة عشر دولة في أسفل مؤشر التمييز بين الجنسين التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد شهدت أيضاً نزاعاً في العقدين المنصرمين». شكّل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (1325) معلماً أساسياً في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السلام والاستقرار؛ كذلك القرار رقم 2242 الذي يقرّ بالحاجة إلى العمل مع المراة حول مسائل مكافحة ومنع التطرف العنيف وحثّ الدول الأعضاء والأمم المتحدة على «ضمان مشاركة وقيادة المراة والمنظمات النسائية في تطوير السياسات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف». إضافة إلى ذلك، فإن خطة التنمية

مشاركة المراة في تسوية النزاعات أساسية لتحقيق السلام المستدام

ناديا خليفة*

تقول إحدى المشاركات من صور، حنان صالح، وهي أستاذة جامعية «السلام ضروري لتجدد المجتمع وتطوره، ونحن في لبنان بحاجة إلى سلام داخلي قبل السلام الخارجي. وتسهم هذه الدورات التدريبية في ثقافة الحوار المتزايد من أجل تسوية أكثر فعالية للنزاعات». كما تضيف: «لتخفيف التوترات، [علينا] التركيز أكثر على طاقاتنا الجماعية والاستفادة من تنوعنا ووجهات نظرنا المختلفة بحيث يُنظر إلى أفكارنا المتنوعة على أنها غنى [لمجتمعاتنا] لا كأسباب للنزاع». وتستجيب شبكات الوساطة النسائية للأولويات المحددة في خطة العمل الوطنية الأولى الخاصة بلبنان (NAP) بشأن قرار مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة رقم 1325 حول المشاركة البناءة للمراة في قضايا السلام والأمن. ولا تزال خطة العمل الوطنية 1325 في انتظار إقرارها في مجلس الوزراء.

(نص مترجم من الإنكليزية)
* خبيرة وباحثة في مجال حقوق المراة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
اختصاصية في شؤون المراة والسلام والأمن في هيئة الأمم المتحدة للمراة في لبنان

بعد نهاية الحرب الأهلية اللبنانية في العام 1991، تمّ استبعاد النساء من عمليات صنع القرار المعنوية بالمصالحة وبناء السلام وإعادة الإعمار في الفترة ما بعد النزاع. لم تشارك المراة في اتفاق الطائف الذي أدى إلى توقّف الحرب الأهلية في العام 1991 أو في الحوارات الوطنية اللاحقة. وفي العام 2010، ضمت لجنة الحوار الوطني، التي أنشأها الرئيس ميشال سليمان آنذاك، 19 ممثلاً من رجال الأحزاب السياسية الرئيسية في البلد، ولم تشارك أي امرأة في جلسات الحوار الوطني. اليوم، لا يزال لبنان يواجه إنعدام الأمن الداخلي والخارجي، وعدم الاستقرار الإقتصادي، والاضطرابات السياسية التي تسهم في زيادة التقلبات في البلد. وسعيها منها إلى تعزيز دور المراة في تسوية النزاعات ومنع نشوبها، شكّلت هيئة الأمم المتحدة للمراة مؤخراً شبكتين محليتين للوساطة النسائية في العباسية وصور في جنوب لبنان، بهدف تعزيز دورها القيادي في عمليات صنع القرار لإشراكها بفعالية أكبر في تسوية النزاعات على مستوى المجتمع المحلي. وسيتم قريباً إنشاء شبكتي وساطة إضافيتين في مخيمات عين الحلوة وشاتيلا، لضمان زيادة دور المراة في تسوية النزاعات داخل المجتمعات الفلسطينية.

